

مظالم جمال باشا في بلاد الشام بعد فشل حملة السويس، وأثرها في قيام الثورة العربية

الدكتور حكمت اسماعيل

مظالم جمال باشا في بلاد الشام بعد فشل حملة السويس، وأثرها في قيام الثورة العربية

تمهيد:

كان العرب مبعدين كلياً عن أمور الحكم في العهد العثماني. وإذا كان عامة العرب، التي كانت ترزح تحت حكم إقطاعي رهيب، لا تفكر بالسياسة وأمور الحكم، بل كانت تنن من شدة الظلم، وتنتفض أحياناً ضد الظالمين دون تحقيق أي نجاح، فإن الخاصة من العرب، أي المتقنين على قلتهم، كانت ناقمة على احتكار الأتراك شؤون الحكم والإدارة.

وقد ذكر المؤرخ، الرحالة، والسفير المغربي، أبو القاسم الزياني ذلك، فأورد أن أعيان العرب وعلماءهم رفعوا إلى الصدر الأعظم عريضة ذكروا فيها كيف عامل العرب، حين كانت مقاليد أمور الدولة في أيديهم، المسلمين من غير العرب، فأشركوهم في مختلف مناصب الحكم والإدارة، في حين أن الأتراك حرّموا العرب من أية مشاركة في هذه الأمور، وقد كان الرد التركي سلبياً " فأقنعوا بما ترزقونه في الملازمة والتدريس، وما تنتفعون به من الكتابة والصحبة لكل رئيس ^(١) ".

وفي القرن التاسع عشر، بدأ عصر النهضة العربية. بدأ في مصر أولاً، وفي تونس ثانياً ^(٢)، منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي النصف الثاني من هذا القرن شملت النهضة معظم الأقطار العربية، نتيجة لانتشار المدارس الحديثة في عصر التنظيمات، وكثرة الاحتكاك بالغرب المتقدم. وانتشرت الطباعة وبخاصة في القاهرة وببيروت، التي ساعدت على إحياء التراث العربي، كما برز دور الصحافة في القاهرة وببيروت ^(٣).

وظهرت الجمعيات الأدبية والعلمية والاجتماعية. وظهر جيل من المثقفين يجمع بين الثقافة الغربية والثقافة العربية. ظهر هؤلاء في عصر الطغيان الحميدي، وانصب جهدهم على محاربة الاستبداد والأخذ بمبادئ الحرية والحكم الدستوري، حيث السيادة والسلطة للشعب. برز من هؤلاء عبد الرحمن الكواكبي، وفتح الله مـراش، وشبلي شميل، ورزق الله حسون، وفرح انطون، وأديب اسحاق، وغيرهم^(٤).

شارك الضباط العرب الضباط الأتراك في قلب نظام السلطان عبد الحميد الاستبدادي، واستبشر العرب خيراً في هذه الثورة. وأدت مشاركة ممثلين عرب في مجلس المبعوثان^(٥)، وقيام الجمعيات ذات الطابع السياسي^(٦)، إلى ظهور الوعي القومي العربي لدى شريحة متزايدة. ورغم القلق الذي بدأ يساور النخبة العربية من تصرفات الاتحاديين الخاضعين للنفوذ الماسوني اليهودي العنصري، فإن الرابطة الدينية والخطر الأجنبي المتصاعد، دفع العرب إلى حصر مطالبهم باللامركزية، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية، وإبقاء المجندين العرب في البلاد العربية في حالة السلم. وخطر لبعض من الزعماء من العرب تحويل الدولة العثمانية إلى دولة اتحادية، شبيهة إلى حد بعيد بالإمبراطورية النمساوية المجرية^(٦مكرر).

وظهر موقف هذه الجمعيات واضحاً في مؤتمر باريس ١٩١٣، حيث اكتفى المؤتمر بالمطالبة بمشاركة العرب في الإدارة المركزية اشتراكاً فعلياً، وأن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية، وجعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، وأن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية، إلا في الظروف الاستثنائية.

حاول الاتحاديون منع انعقاد المؤتمر ولكنهم فشلوا، ودفعهم فشلهم إلى التظاهر بالتجاوب مع مقرراته، ولكنهم ما لبثوا أن نكثوا بعهدهم.

أتاح قيام الحرب العالمية الأولى، ودخول تركيا الحرب، إلى جانب ألمانية والنمسة-المجر فرصاً ثمينة لقيام تعاون وثيق، على أساس الاستجابة الفعلية للمطالب العربية، وإلا فالقطيعة التامة.

وقد أدت سياسة الاتحاديين العنصرية، سياسة جمال باشا في بلاد الشام إلى القطيعة التامة، وإلى انحياز العرب إلى المعسكر المعادي للأتراك.

جمال باشا في بلاد الشام:

على أثر نشوب الحرب العالمية الأولى، واشتراك الدولة العثمانية فيها في تشرين أول ١٩١٤، توقفت المفاوضات مع الترك ودخلت القضية في مرحلة جديدة، جرت أحداثها في منطقتي الهلال الخصيب، وشبه الجزيرة العربية.. فقد وجد العرب أن بلادهم قد جرت إلى حرب لا يرغبون فيها، وأصبح من الواضح أن الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار، فكان لا بد من التفكير في مصير بلادهم. وانقسمت آراء القوميين العرب السياسية في هذا المجال، إذ بينما رغب البعض في تأسيس دولة مستقلة، معتمدين على جهودهم الخاصة، رغب البعض الآخر في تحقيق هذا الهدف بمساعدة خارجية، وبقيت فئة أخرى على تمسكها بالدولة العثمانية، خوفاً من الأطماع الأوروبية، ولكن الظروف التي اكتنفت سنوات الحرب، دفعت بالحركة العربية إلى أن تأخذ اتجاهاً آخر، يبعدها عن الدولة العثمانية. فقد عيّن جمال باشا، أحد أقطاب الاتحاديين، قائداً للجيش الرابع في الشام، ومُنح صلاحيات مطلقة في حكم سورية الطبيعية، للقيام بهجوم على القوات الإنكليزية المرابطة على قناة السويس، وإعادة الأمن، والنظام إلى سورية^(٧).

لقد أصبحت سورية ذات أهمية عظمى بعد اشتراك الدولة في الحرب، بسبب الجصار البحري الذي ضربته الحلفاء على السواحل، لم يبق سبيل للمواصلات بين الأناضول وسائر بلاد العرب، إلا بواسطة الطرق البرية. فولاية البصرة، وبغداد، والموصل، تعتمد على طريق حلب، وسائر أرجاء الجزيرة العربية تعتمد على الطرق المارة بدمشق.

ومن هنا رأى مجلس الوزراء العثماني أن يعهد بالمحافظة على هذه المنطقة المهمة، ذات الشرايين الحيوية إلى قائد قوي الشكيلة، مع منحه سلطات فوق العادة، يستطع بواسطتها أن ينظم المسائل الإدارية، والاقتصادية، وفق متطلبات الحركات العسكرية. وقد وقع الاختيار على جمال باشا^(٨)، الذي رُوِيَ أن الصفات المطلوبة تتوافر في شخصه.

دعا أنور باشا جمالاً، وناشده باسم الوطن أن يوافق على تولي قيادة الجيش الرابع في سورية، وتنفيذ عملية هجوم على قناة السويس، ووافق جمال على عرض زميله أنور، ثم غادر أستانبول يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ قاصداً سورية، وقد وصلها بعد بدء الحرب بسبعة أشهر، حيث وصل دمشق يوم ٥ كانون الأول عام ١٩١٤، وبموجب السلطات الواسعة التي أعطيت له، ظل يحكم سورية بموجبها مدة ثلاث سنوات حكماً يكاد يكون مطلقاً^(٩).

وكانت قيادة الجيش الرابع، التي اتخذت مقرها في مدينة دمشق، تمتد بنفوذها على جميع البلاد العربية، (فتشمل من الناحية العسكرية والإدارية، ولايات: أضنة وحلب والشام وبيروت وجبل لبنان والقدس والحجاز) أي مقاطعات كليكية وسورية ولبنان وفلسطين والحجاز، وجزء من جنوب الأناضول.

وقد عينت الحكومة العثمانية في هذه القيادة أول الأمر زكي باشا الحلبي^(١٠)، الذي كان أحد الضباط القلائل ممن يحملون رتبة لواء في الجيش العثماني، وهو خريج الكلية العسكرية العالية في ألمانية. وقد تمت التعبئة العامة في عهده، والإشراف على وضع الخطط العسكرية في هذه المنطقة، وبعد فترة قرر زعماء الاتحاديين تعيين جمال باشا مكانه، وأرسل إلى ألمانية بصفة مندوب عسكري لدى القيادة العامة الألمانية، وذلك في ٥ كانون أول ١٩١٤، وهو اليوم الذي وصل فيه جمال باشا إلى سورية^(١١). والسبب في اتخاذ هذا الإجراء هو أن زكي باشا اعتذر عن الموافقة على القيام بحملة

سيناء، وقناة السويس، إذ كان من رأيه أنه من المستحيل نجاح الحملة بالاستعدادات العسكرية، التي كانت الدولة العثمانية تمتلكها حينذاك. وأشار إلى مد خط سكة الحديد في الطريق التي سيسلكها الجيش الزاحف، لضمان تموينه وإرسال التعزيزات، وكان زكي باشا يرى أن هجوماً دون استعدادات كافية، لن يكون نصيبه إلا الفشل الذريع^(١٢).

وفي مذكرات عزيز بك، رئيس مخابرات جمال باشا، يوضح أسباب اختيار جمال باشا لقيادة الجيش الرابع في سورية فيقول: كان في سورية في بداية الحرب زكي باشا كقائد للجيش الرابع، وكان شريفاً حيادياً، وهذه الصفات لا تروق للقباضين على زمام الحكم في السلطنة العثمانية، وإنهم يريدون أن يكون على رأسها شخص يعرف كيف ينفذ إرادتهم، ويقضي تماماً على الفكرة العربية، فقرروا استبدال جمال باشا به^(١٣)، لما لجمال باشا من صفات البطش، فهو الذي دبر مذابح الأرمن في أدرنة، بعد إعلان الدستور، كما أنه كان مدير فرع الجواسيس والفدائيين في جمعية الاتحاد والترقي^(١٤).

ويؤيد هذا نبذة مختصرة وردت في مذكرات جمال باشا، في سياق ذكر أسباب اختياره قائداً لسورية، جاء فيها: أن أنور باشا قال له إن الأنباء الواردة من سورية تدل على وجود هياج داخل البلاد، مضافاً إلى ذلك النشاط العظيم الذي يبديه القوميون العرب. وزكي باشا لا يريد القيام بحملة السويس، ويطلب مطالب كثيرة، ونجدة كثيرة، لحماية سورية ضد إنزال قوات من البحر، وأنه أي جمال باشا - هو الرجل الذي يمكنه أن يسد الفراغ، وهو قادر على تحقيق المقاصد^(١٥).

أخذ جمال باشا منذ اليوم الأول الذي غادر فيه الأستانة إلى دمشق، يشير بخطبه وشتى تصريحاته، إلى ضرورة تعزيز الصلات بين العرب والترك، وإلى حسن النوايا الحكومية العثمانية إزاء البلدان العربية. وقد ألفت هذه الخطب موقعها الطيب في

نفوس العرب. ولذا ما كاد يصل إلى دمشق حتى استقبل بقلوب ملؤها الحماس، مأخوذون بمظاهره الودية حيال القضية العربية من ناحية، وخوف رجالات العرب على بلادهم من ناحية أخرى، أن تذهب فريسة الاستعمار الغربي، إذا كتب النصر للحلفاء^(١٦).

ووصف جمال باشا نفسه ترحيب أهالي سورية، فقال: إنهم أظهروا وطنية كبرى وإخلاصاً، وقد امتلأ قلبي سروراً، إذ رأيت وشعرت أن غالبية العرب لا تحجم عن بذل ما يطلب منها من التضحيات، في تلك الحرب لتحرير الخلافة الإسلامية^(١٧).

وبمجرد وصول جمال باشا دمشق، جعل مسكنه الخاص في بعض غرف فندق داماسكوس بالاس، المتخذ لقيادة الجيش العليا. وتظاهر بأنه من أنصار العروبة، وسعى لاستمالة الإصلاحيين، واتصل برجالهم وزعمائهم، وقربهم إليه، واتخذ من أحدهم، عبد الرحمن الشهبندر، طبيباً خاصاً له، وأصبح عبد الكريم الخليل قريباً جداً من جمال باشا، خاصة بعد أن أخذ هذا المناضل يجمع المتطوعين من طائفته (الشيعية) في جهات صور، وصيدا، للدفاع عن السواحل ضد كل غزو يحتمل أن يقوم به الأعداء. ودفع محمد كرد علي مبلغاً كبيراً من المال باسم جريدته (المقتبس)، وجاد بمثل ذلك على عبد الغني العريسي، صاحب جريدة (المفيد)، وكلا الجريدتين من أعظم صحف الإصلاحيين يومئذ، فانضمتا إلى الحكومة عملاً بالخطة المرسومة^(١٨).

وقد جاء في أول خطاب ألقاه جمال باشا في دمشق، ما جعل الزعماء العرب يركنون إلى حسن نواياه، إذ قال: "إن الأمانى التركية، والأمانى العربية، لا تتعارضان مطلقاً، فالترك والعرب ليسوا سوى إخوان في غايتهم الوطنية". ولما انتهى من خطابه، أنشد الشباب العرب بعض الأناشيد الوطنية الحماسية، فاستاء جمال باشا من هذه المظاهرة العربية، وتناسى ما كان قاله في خطابه، ورغم ذلك كان جل توجيه اهتمامه إلى نجاح حملة السويس، فقد أصدر أمراً بحل كتيبة الاحتياط في دمشق^(١٩).

وكان بعض الموظفين الأتراك قد داهموا قبل وصول جمال باشا بقليل - القنصليتين الفرنسيتين في بيروت، ودمشق، وفتشوهما، فعثروا على مراسلات، ووثائق بين الزعماء العرب والقنصل الفرنسي، وهذه الوثائق تدين بعض الشخصيات العربية، بأنهم يعملون تحت حماية دولة أجنبية، ومن أجل مصلحتها. وهناك أوراق أخرى صادرتها الرقابة العثمانية. وهي عبارة عن رسائل بعث بها حقي العظم، سكرتير حزب اللامركزية، من مصر إلى محمود المحمصاني في بيروت، بعد إعلان الحرب العظمى^(٢٠).

ويقول جمال باشا إنه يوم وصوله إلى دمشق، سلمه خلوصي بك، والي سورية وثائق ضبطت في القنصلية الفرنسية، تدين عدداً من رجال سورية. إلا أن جمال باشا أراد أن يتغاضى عن هذا الموضوع، وصرف النظر عن اتخاذ إجراءات ضد المتهمين في الحال، رغبة كما يقول - في تجنب إيجاد صدع في الجبهة الإسلامية، وحتى لا يظن المسلمون في مختلف البلاد الإسلامية، كمصر والهند والجزائر والمغرب وغيرها، أن الأتراك ينتقمون من أجل ضمان سيادة الطورانية. لذلك أرجأ النظر في الموضوع مؤقتاً. واستدعى عبد الكريم قاسم الخليل، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وعبد الغني العريسي، ومحمد كرد علي، وبسط لهم خطة الحكومة وشرح ضرورة انتصار الإسلام.

وقد أراد جمال تهدئة مخاوف المسيحيين في لبنان، فأعلن أن المقصود بأعداء الدين، هم الإنكليز والفرنسيين والروس، أما مواطنونا غير المسلمين، فهم إخواننا في وطن مشترك، ومصالح مشتركة، وسوف نعاقب بمنتهى الشدة من يحاول الإضرار بهم^(٢١). وأعلنت بريطانيا في تلك الأثناء، أن مصر تحت حمايتها. كما أعلن الجنرال ماكسويل، في بلاغاته التي أصدرها بمقتضى الأحكام العرفية، انتهاء سيادة تركية على مصر، وخلع عباس الثاني، وارتقاء الأمير حسين كامل العرش، خلفاً له ومنحه لقب سلطان مصر^(٢٢).

وقد اتخذ جمال باشا موقفاً مهادناً من الإصلاحيين، وخاصة المسلمين منهم، في تلك الفترة: نظراً لأن التحضير لحملة السويس باتت شغله الشاغل، حيث يقول: منذ وصولي إلى دمشق، بدأت بتحضير الحملة العسكرية على القناة، وقد ركزت كل جهودي على خلق جو من الحماس الديني، والوطني، في البلاد العربية. وقد نظمت بمساعدة الزعماء العرب، المدعويين بالإصلاحيين، مهرجاناً لهذا الهدف^(٢٣).

واعتقد بأنه أدخل الثقة إلى نفوس الإصلاحيين، عندما قال: لقد أردت اتباع سياسة مصالحية، وعفو في سورية، وكان عندي ثقة كبيرة في الحزب الإصلاحي^(٢٤)، لدرجة أنني لم أتردد في حضور عيد وطني في بعلبك، نظمه عبد الكريم قاسم الخليل، وحيث لم يرافقتني سوى حارسي الشخصي، والوالي السوري^(٢٥).

سياسة جمال باشا التعسفية بعد فشل حملة السويس:

فشل جيش جمال باشا بالهجوم الذي شنّه على قناة السويس في ٥ شباط ١٩١٥، والذي شارك فيه الكثير من المتطوعين العرب، حتى أن ابن سعود، وابن الرشيد، زوداه بالجمال من أقصى أعماق نجد. وأشاد جمال ببسالة الجنود العرب، الذين اشتركوا في الحملة، بقوله: وقد ساد بين رجال الحملة لا فرق بين الأتراك والعرب - شعور العطف الأخوي^(٢٦).

وعاد جمال باشا إلى دمشق، بعد إخفاقه الذريع، وأخذ يشيع أنه لم يقصد من وراء هذا الزحف إلا أن يكون حركة للاستطلاع، والاكتشاف، وأنه سيتلوه، في الوقت المناسب، الهجوم الحقيقي^(٢٧).

أدى إخفاق جمال باشا في حملة السويس إلى البطش بالزعماء الإصلاحيين، في سورية إذ كانوا هم أكثر المواطنين ملائمة ليكونوا الضحايا التي تتحمل وزر إخفاقه وهزيمته. وبدأ ينفذ المشروعين، اللذين جاء يحملهما بالاتفاق مع طلعت وأنور. الأول:

إلغاء امتيازات متصرفية جبل لبنان، وإخضاع سكانها للسيادة العثمانية المباشرة، والثاني: القضاء على الفكرة العربية، التي اختمرت في النفوس، وتترك العرب^(٢٨). واتبع سياسة قمع، وإرهاب، ضد الزعماء العرب في سورية ولبنان، وعمد إلى اعتقالهم بالتتالي، وإحالتهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية، ألغى لهذه الغاية في بلدة (عالية) بلبنان^(٢٩)، ورافق هذا الإرهاب^(٣٠) مصادرة وفرض الإعانات للجيش، باسم التكاليف الحربية^(٣١)، ونقل الكتائب العربية من بلاد الشام إلى مناطق بعيدة عن الجبهة، ونفي العائلات العربية^(٣٢) إلى أقاصي الأناضول، مع مصادرة أملاكها وأراضيها. وزاد الأمر سوءاً انتشار المرض والجوع^(٣٣). ويقدر انطونيوس أن ما أسهمت به سورية أثناء الحرب، لا يقل عن نصف مليون من الأرواح من مجموع شعب، لا يبلغ أربعة ملايين نسمة، بسبب الاعتقال، والجوع، والنفي، والخدمة العسكرية، والإعدام^(٣٤). وكان جمال باشا يلقي التهم جزافاً على الجميع، تشويهاً لأسماء الرجال الوطنيين^(٣٥).

وأخذ يحاكم المتهمين، الذين ورد ذكرهم في الوثائق^(٣٦)، التي عثر عليها في القنصليتين الفرنسيتين، وصدر الحكم بإعدام ثلاثة عشر منهم، وبالحكم نفسه غيابياً على خمسة وأربعين آخرين، ممن كانوا خارج البلاد، أو كانوا قد فروا. كما حكم على عدد غيرهم بالسجن مدداً متفاوتة، وبالنفي، وكانوا جميعاً من الرجال البارزين، وبعضهم من الشخصيات المشهورة، وقد أرجأ تنفيذ الحكم في اثنين من الثلاثة عشر الذين حضروا المحاكمة، واستمعوا إلى الحكم الصادر بإعدامهم، أما الباقيون، فقد نفذ فيهم الحكم، فجر اليوم الحادي والعشرين من شهر آب ١٩١٥، فنصبت إحدى عشرة مشنقة، في الميدان الرئيسي ببيروت، وبعبك، وحماه، ودمشق، وجنين^(٣٧).

ولقد أعدمت القافلة الأولى من الشهداء في بيروت في ٢١ آب سنة ١٩١٥. ويقول جمال باشا إنه في يوم من شهر أيار ١٩١٥، طلب من عبد الكريم الخليل أن يبين له السر في ولاء الإصلاحيين في سورية، بينما رفاقهم في مصر يشنون الحملات على

الحكومة العثمانية، فاضطرب عبد الكريم واقترح أن يسافر إلى مصر ليشرح سياسة جمال باشا في سورية، كي يحمل اللامركزيين على تغيير خطتهم. وقد ازداد ارتياب جمال عندما سأل عبد الكريم الخليل. كيف يستطيع الوصول إلى مصر. فأجابه هذا جواباً يدل إما على الثقة التامة، أو على السذاجة ساجد وسيلة للوصول إلى هناك^(٣٨).

وعلى أثر هذه المحادثة، جاء الشيخ أسعد الشقيري، مفتي الجيش الرابع^(٣٩)، وأنبأ جمال أن كامل بك الأسعد، نائب بيروت، يود أن يدلي إليه بمعلومات. وعندما استدعي هذا الأخير، لمقابلة جمال باشا في القدس، صرح له بأن رضا بك الصلح، وعبد الكريم الخليل، يقومان بتنظيم عصيان في جهات صور وصيدا. وبناء على الوشاية، أصدر جمال باشا أمره باعتقال أفراد القافلة الأولى من الزعماء والإصلاحيين العرب، وحولهم للمحاكمة، أمام المحكمة العسكرية، بتهمة "التحريض على الثورة المسلحة بمساعدة الأعداء"^(٤٠). ويوضح محمد جابر صفاء، الذي كان موقفاً بناء على وشاية مفتي الجيش، وكامل الأسعد، عن نشاط عبد الكريم الخليل في الجنوب (كان الخليل مفوضاً من قبل جمعية عربية)، اندمجت مع حزب اللامركزية، باشر هذا الأخير في ١٨ تشرين الأول ١٩١٤ في تأسيس فرع الحزب، يقوم برنامجه على اللامركزية، في صيدا، وصور، وبعض مناطق جبل عامل^(٤١).

ولكن مما يثبت بصورة قاطعة، أن مسألة تنظيم العصيان لم تكن إلا ضربة كاذبة، هو أن كتاب "إيضاحات" الذي أصدره جمال باشا، بين فيه الحكم على الزعماء السوريين. أن وشاية كامل الأسعد لم تكن سوى محاولة من قبله لإبعاد منافسيه السياسيين. وكان جمال باشا بحاجة، على كل حال، إلى حجة يبرر بها سياسته هذه. وأسماء القافلة الأولى هم: عبد الكريم الخليل، وكانت له مع رجال الحكومة أوثق صلات المعاشرة والصدقة. وذيلت بتوقيعه، مع طلعت بك، الاتفاقية العربية التركية، أحرز شهرة واسعة، ومكانة مرموقة في استانبول بوصفه رئيساً للمنتدى الأدبي. وصالح حيدر، الذي كان رئيساً لبلدية بعبك، ومسلم عابدين ونايف تلو، ومحمد المحمصاني، وهو

خريج مدرسة الحقوق بباريس، ومحرر جريدة المفيد، وأحد مؤسسي جمعية الفتاة، وشقيقه محمود المحمصاني، وعبد القادر الخرسا، ومحمود العجم، وسليم عبد الهادي، ونور الدين القاضي، وعلي الأرمناري، الذي كان يصدر جريدة العاصي في حماه^(٤٢).

وكان لتنفيذ الأحكام في هؤلاء الرجال الأبطال، رجة عظيمة في بلاد الشام، فقد كان بعضهم ينتمي إلى عائلات كبيرة. ولم تكن الحجج الأخرى التي تذرع بها جمال باشا إلا من قبيل التماس الأعذار^(٤٣). وحكم بالإعدام أيضاً "على حافظ السعيد، نائب يافا في مجلس المبعوثان، والشيخ سعيد الكرمي، مفتي قضاء طولكرم، ولكن خفض الحكم إلى السجن المؤبد، لتقدمهما في السن. وقد مات الأول في السجن، وأفرج عن الثاني في نهاية الحرب، وبعد إقامته نحو أربع سنوات في قلعة دمشق سجيناً.

أما حسن حماد من نابلس - فقد نجا بأعجوبة، وذلك أنه لم يتسلم إشعار استدعائه إلى المحكمة، بسبب تأخر في الإجراءات، فلم يحضر الجلسة، بل ذهب وهو خالي البال ليصرف أمور عمله، بوصفه رئيساً لدائرة تسجيل الأراضي في بلدته فحكم عليه بالإعدام غيابياً، وفي تلك الأثناء وصله إشعار الاستدعاء فسافر للمثول أمام المحكمة العسكرية في عاليه، وحينما وصل إلى فندق البلدة، قرأ بالمصادفة إحدى الصحف التي نشرت الحكم عليه، فتناول حقيبة ملابسه، وأستقل القطار إلى دمشق، واختفى فيها، وأطلق لحيته، وتزوج ابنة الرجل الذي اختبأ عنده، وأنجب منها طفلين، وعاد سالماً إلى نابلس بعد أن وضعت الحرب أوزارها^(٤٤)..

وحكم في هذه القضية أيضاً على كل من رفيق العظم، وحقي العظم، ورشيد رضا وداود بركات، وفارس نمر، والدكتور شبلي شمیل، وخليل المطران، وإبراهيم النجار، وجورج عبد المسيح، وجبرائيل ناصيف، ونجيب عازوري، والفرد عازوري، وجوزج بحري، والأمير خليل أبي الدمع، وخليل بولاد، وهنري حبيب بولاد، ونجيب البستاني، وأمين البستاني، ويوسف البستاني، وفيليب سمان، ونجيب قريصاني،

وجورج دوماني، وجورج خير، ورشيد خياط، وأدمون ملحمة، والدكتور خليل مشاققة، ويوسف سمعان وصيدناوي، والياس حنين، وسليم شميل، وماريوس شميل، ويوسف حبيب زنانيري، والياس زهار، والفونس زينية، وفؤاد الخطيب، وقسطنطين ينّي، وحسين حماده، وعبد الحفيظ الحسن، ورزق الله أرقش، وسليم ثابت، وعزت العابد، وشكري غانم، وعزيز علي المصري، وجميعهم من السوريين، الذين كانوا ينزلون مصر وأوروبا في تلك الأيام، باستثناء الأخير فهو من أصل مصري، وبعضهم من المتصلين باللامركزية، كما أن بينهم من كان قنصلاً بالحكومة الفرنسية، ويعمل في خدمتها.

وحكم بالإعدام غيابياً على كل من بشارة البواري، واسكندر سرسق، وادوارد كرم، وجبرائيل حداد، وسيمون أبي شنب، وأسعد باسيلا، ونجيب أيوب، والفريد ليسان، وأسعد مفرج، وأنطون أرقش، ونجيب موسى دياب (أمريكة)، وسليم بولس، والأمير أمين مجيد أرسلان، وسعيد مخبير، ورشيد تقي الدين، ويوسف صموئيل^(٤٥).

بعد تنفيذ حكم الإعدام في رجال القافلة الأولى، استقر جمال باشا في دمشق، وأخذ يؤدب المآذب لكبار القوم، ويتصل بالمشايخ ويقربهم إليه، محاولاً تسكين الأفكار، والخواطر، بينما عمد إلى إقصاء من بقي في سورية من الضباط العرب، فلم يبق واحد منهم بل أرسلهم جميعاً إلى ميادين القتال المختلفة^(٤٦).

وكان أعضاء المحكمة العسكرية ضباطاً، يسترشدون في أعمالهم بأوامر جمال باشا نفسه، وكانوا يكتفون في الغالب بدرس نفسية القادم وأخلاقه وأطواره، فإذا تبينوا أنه من الأكدياء، الذي يخشى جانبهم، أشاروا إلى ذلك في جانب اسمه، فيأمر الباشا بإعدامه للتخلص منه، ومعنى ذلك، أن الكفاءة وعدمها كانت القاعدة في إصدار الأحكام بالنسبة لأكثر المتهمين.

ومعظم الذين نجوا من قبضة الديوان العرفي، هم من تظاهروا بالبله، أو أنكروا

نسبتهم العربية، أو قدموا هدايا ثمينة لرجال التحقيق، فشهدوا ببلاهم أو جاؤوا بوسائل أخرى.

وقد اعترف المقدم شكري بك نفسه (رئيس المحكمة العسكرية)، أن الحكم في القضية الكبرى (أي الحكم على رجال القافلة الثانية)، عدل أربع مرات، بأمر جمال باشا، فكان في كل مرة يخرج أناساً من قائمة المعدمين، ويدخل غيرهم.

وأخيراً أبلغه بشكله النهائي يوم ٥ أيار ١٩١٦، فنفذ كما أمر^(٤٧).

ويذكر الجنرال علي فؤاد باشا، رئيس أركان حرب الطاغية جمال باشا، كان على جمال باشا أن يقف عند هذا الحد، وقد لمس تأثير عمله في البلاد، فقد هابه رجال الحركة الثورية، فطالب بتحويله السلطة اللازمة لمحاكمة جميع الذين وردت أسماؤهم في الأوراق التي صودرت في القنصلية الفرنسية، وهذا خطأ فادح ارتكبه، وجعل العرب يُمقتونه حتى لقبوه سفاح سورية، وهم على حق^(٤٨).

ثم ألقى جمال باشا القبض على طائفة أخرى أكثر عدداً من سابقتها - بتهمة الخيانة العظمى، وكان أول من أعدموا في الخامس من نيسان ١٩١٦، يوسف الهاني من بيروت^(٤٩)، وبعد شهر تقريباً، في ٦ أيار، حكم بالإعدام كذلك على واحد وعشرين آخرين.

يقول الأمير شكيب أرسلان إن جمال باشا حين ضمّم على شفق المعتقلين، استدعى شكري بك، رئيس ديوان الحرب العرفي، إلى دمشق، وسلمه أسماء (٤٠) شخصاً يجب الحكم عليهم بالإعدام، فراوده شكري بك كثيراً، ودافع كثيراً، فهدده بالقتل كما قال. ولما قال له إن وجدانه لا يرتاح إلى الحكم بالموت إلا على ثلاثة، بالأكثر على خمسة، استحضر أعضاء الديوان، وهم ضباط شبان لا يخرجون عن إرادته. وكانت النتيجة الحكم على (٢١) فقط^(٥٠). أما علي فؤاد فيذكر: أنه قال لشكري، قبل أن يدخله إلى مكتب جمال باشا، "عندما تعرض القائمة تضرع إليه لكي لا يتشدد في الأحكام،

وإذا اقتضى الأمر قل له أرجوك يا باشا فكر في التاريخ". ولما دخل شكري بك مكتب جمال باشا ناوله القائمة التي كان يحملها، فتناول جمال باشا الورقة منه دون أن يقرأ ما هو مكتوب بها. أخذ يكتب حذاء كل اسم الحكم الذي يريده هو: إعدام، إعدام، إعدام.. ولما قال له شكري بك فكر في التاريخ، صاح جمال باشا في وجهه، التاريخ؟ فليجطم على رأسك^(٥١).

سبعة منهم في دمشق، وأربعة في بيروت^(٥٢)، كما وردت في بيان جمال باشا يومئذ^(٥٣)، الذي اتهم فيه هؤلاء بأنهم اشتركوا في تأسيس جمعيات، غايتها إبعاد سورية، وفلسطين، والعراق، عن السلطنة العثمانية، وهذه أسماؤهم: شفيق أحمد المؤيد العظم، وشكري بدري العسلي، ورشدي أحمد الشمعة، وكذلك سليم محمد سعيد الجزائري، وهو ضابط في الجيش التركي، وسيف الدين أبي النصر الخطيب (من حيفا)، وكان قاضياً، والشيخ أحمد حسين طيارة (من بيروت)، وكان صاحب جريدة الاتحاد العثماني، وأحد المندوبين في المؤتمر العربي في باريس، والأمير عارف الشهابي (من حاصبيا)، وكان محامياً، وعلي الناشاشيبي (من القدس)، ومحمد حسين الشنطي (من يافا)، وجرجي موسى حداد (من جبل لبنان)، وكان كاتباً، أديباً، وطنياً، والأمير عبد القادر الجزائري، وعبد الغني محمد العريسي، صاحب جريدة المفيد، وعمر مصطفى، شاعراً، وطنياً، ورفيق رزق سلوم، وتوفيق أحمد البساط، وعبد الوهاب أحمد الإنكليزي، وسعيد فاضل عقل، رئيس تحرير جريدة النصير، وبناترو باولي، وأمين لطفي محمد حافظ، من أركان جمعية العهد، وجلال سليم البخاري^(٥٤) وحكم على كل من سالم مصطفى المظلوم بالاعتقال في القلعة لمدة خمسة سنوات، وتوفيق محمد الناطور، ويوسف مخبير سليمان بعشر سنين، وحسين حيدر بخمس عشرة سنة، رياض الصلح بنفي مؤبد، والأمير طاهر الجزائري بعشر سنين في القلعة^(٥٥). وتقرر براءة كل من محمد كامل الهاشم، وإبراهيم القاسم، وسامي العظم، ورشدي الشواء، وعاصم بسيسو، وعزت الأعظمي، ومصطفى الكيلاني، وعبد الرحيم

حنون، والدكتور أحمد قدري، وسليم الطيارة، وجميل الحسيني، والشيخ سعيد الباني، وسليم البخاري، وفايز الخوري، ورشيد الحشمي، وعمر الأتاسي، وعلي رضا، والدكتور أمين قرما، وسعيد عدوه، والدكتور عبد الحفيظ، ومحمد جميل الأكشي، وفريد باشا اليافي، وعثمان العظم^(٥٦). وقد حكمت المحكمة على أشخاص آخرين بالسجن مدداً متفاوتة. ومع أن جمال باشا أعلن حل المحكمة العسكرية بعد تنفيذ أحكام الإعدام، إلا أنه لم يلبث أن اعتقل في شهر حزيران أمير اللواء شكري الأيوبي، وكان موظفاً مدنياً، وشكري القوتلي (رئيس جمهورية سورية فيما بعد)، وفارس الخوري (نائب دمشق يومذاك ورئيس وزراء سورية فيما بعد)، وأمير اللواء عبد الحميد القلطي، وأشخاصاً آخرين، بتهمة التآمر بإشعال ثورة عربية. وأحيلوا إلى محكمة عسكرية، فحكمت ببرائتهم. وعندما حمل إليه رئيس المحكمة القرار لتنديقه، قال له: اخرج من هنا، فأنا أريد حكماً بالعقوبة، لا بالبراءة.

وجرت المحاكمة مجدداً، فحكم بالإعدام على شكري الأيوبي، واثنين آخرين ولكن الحكومة المركزية في العاصمة، كانت قد أدركت نتيجة اندلاع الثورة العربية- ما ارتكبه جمال باشا من فظائع وظلم فحّدت من سلطانه، وقررت أن ترسل جميع قرارات الأحكام في القضايا السياسية إلى ديوان التمييز العسكري وعندما عرضت أوراق الحكم على هذا الديوان قرّر نقضها، ورغم ذلك أصر جمال باشا أن يبقى أولئك الأشخاص رهن الاعتقال، فظلوا في السجن إلى ما بعد مغادرته سورية^(٥٧).

وقرن جمال باشا هذه الأحكام الإجرامية، من أحكام الإعدام، والنفي والسجن، بأحكام النفي والإبعاد شملت (٣٠٠) أسرة من أسر سورية الطبيعية (سورية وفلسطين والأردن ولبنان)، قبض على أعضائها، نساءً، ورجالاً، وأطفالاً، في شهري آذار، ونيسان ١٩١٦، وأرسلوا إلى الأناضول.

ذكر أحد أعضاء الجمعيات السرية أن ابنة المرحوم رشدي بك الشمعة كانت مصابة بالحمى المعوية قبل صدور الحكم على والدها، فأمر جمال باشا بإبعادها مع بقية أفراد

العائلة بنحو أسبوع، ولكن الطبيب استرحم، وأظهر ما في هذا الأمر من الخطر على حياتها. إلا أن أحمد جمال باشا أصر على رأيه، وأصدر الأمر بنفي أسرة رشدي بك الشمعة، مهما كان مرض كريمته خطيراً، فحملت على ظهور الرجال، وسيقت هي ووالدتها، وأخوتها إلى محطة البرامكة، ومنها إلى محطة رياق، حيث أطل أخوها الصغير من الشباك عرضاً، فرأى أباه في قطار بيروت، أتياً من عاليه ليشنق في دمشق، ومدت مريضتنا رأسها من الشباك للتحقق من هذا الحلم بنفسها، فرأت والدها يتسم في وجه ولده، فصاحت من شدة الانفعال، وأرادت أن تخاطبه، وتودعه الوداع الأخير، وتطلب رضاه، ولكن الجندرية، الموكول إليهم حماية (المؤمنين) في هذا الجهاد المقدس، لكموها على وجهها، فسقطت على المقعد أمام عيني أبيها، الذي بقي مبتسماً ابتسامة الاحتقار. وما أمسى المساء، حتى فارقت الحياة قبل وصولها إلى حماة^(٥٨). حدث هذا قبل صدور الأحكام، بعدما صودرت أموالهم، وأموالهم، فوزعوا في مدنه وقراه، فمنهم من أرسل إلى ولاية قونية، ومنهم من أرسل إلى أنقرة، وغيرهم إلى ديار بكر، وبورصة وأضنة، وسواس، وقسطنطيني، حتى لم تبقى مدينة من مدن الأناضول إلا ونزلتها عائلة، أو أكثر، من العائلات السورية.

والغاية من هذا التدبير وهم لم يقصوا سوى الأسر الغنية والكبيرة الممتازة - إضعاف العصبيّة العربيّة في بلاد الشام، باقتطاع هذه العناصر القويّة، فتترك وتنفذ في الطورانية^(٥٩). وكان من هوسهم، وتعجلهم في تنفيذ خطة التتريك ومحو كل أثر، وكل صبغة عربيّة من البلاد، ما يضحك ويبكي في آن واحد. فمما يضحك أنهم عجلوا بصبغ البلاد بالصبغة التركية، فأول ما صنعوه هو أنه بينما كانت المشانق تنصب في دمشق، وبيروت، كان أعوانهم يحطمون اللوحات التي توضع على المخازن، والدكاكين لأنها مكتوبة باللغة العربيّة، حتى بلغ بهم الهوس أن أمروا الأطباء بتغيير لوحاتهم، لتغيير حرف واحد هو الفارق بين التركية والعربيّة، وهو حرف الكاف في كلمة دكتور، واستبداله بحرف القاف، ليكون هكذا "دقتور". وأما المبكي هو أنهم هدموا

قبر المرحوم عبد القادر الجزائري، واستخرجوا رفاته فذروها في الهواء، لأنه أمير عربي شهير، كسب شهرته في سبيل الدفاع عن وطنه خمسة عشرة سنة، وصار اسمه محترماً، ومسجلاً، حتى عند الذين حاربهم (٦٠). ورافق هذه الأعمال الوحشية، سياسة التجويع. وقد قدر عدد الذين ماتوا جوعاً في لبنان بخمسة وثمانين ألفاً، في خلال ثلاثة أشهر (٦١).

بروتوكول دمشق، وتزعم العرب السوريين لحركة الثورة العربية:

كان لهذه السياسة العنصرية الحاكمة، التي اتبعتها الاتحاديون الأتراك، حيال العرب إفادة للقضية العربية. فقد أسبغت على الشهداء حلل البطولات، وسحر الأساطير، وباعدت بين العرب والترك، ودفعت أخيراً العرب إلى القيام بالثورة العربية الكبرى.

كان لهذه الإجراءات القمعية، والإرهابية، وما رافقها من هدر للدماء، وزهق للأرواح، والاستهتار بالإرادة العربية، كان لها أثرها الكبير في ابتعاد العرب عن القضية التركية، وكما يذكر الجنرال الألماني فون ساندروز أن تأثير حكم جمال باشا الإرهابي لم يحرم سورية من زعامة الثورة، بل زاد في الشعب روح الثورة (٦٢).

فقال الأمير فيصل بن الحسين، في إحدى خطبه في دمشق، بهذا الصدد: أما السوريون فإنهم المسؤولون عن الحركة الثورية العربية، لأنهم قد شوقوا الحجازيين لهذه الحركة. وإن ضغط الأتراك عليهم، وما أتوه من الأفعال التي سيسطرها التاريخ، ويخلد ذكر من قتل، ومن استشهد في تلك الأثناء من السوريين بأحرف ذهبية (٦٣).

وإذا كانت الأحداث قد رشحت سورية لتكون نقطة ارتكاز للقضية العربية في عصرنا الحديث، فإنه كان لا بد لتحقيق هذه الثورة من البحث عن زعيم يتولى قيادتها، وعن مصدر خارجي للمساعدة، نظراً لافتقار البلاد إلى الإمكانيات اللازمة للثورة، وصعوبة انطلاق الثورة العربية من الشام، بسبب احتشاد القوات العثمانية فيها (٦٤).

وفي ٢٦ آذار ١٩١٥، وصل فيصل دمشق، في طريقه إلى الاستانة، ومكث فيها أربعة أسابيع. وقد استقبله جمال باشا بمظاهر الترحيب، ودعاه إلى الإقامة في مقر القيادة العامة، ولكن فيصل اعتذر عن ذلك، لأنه كان قد وعد آل البكري^(١٥) بأن يكون ضيفهم. وفي أثناء هذه المدة التي قضاها فيصل في دمشق استطاع أن يطلع على أسرار الحركة العربية القومية، وأن يلتقي بالأعضاء البارزين في الجمعية العربية الفتاة، وقد جرى تبادل وجهات النظر في حذر وحرص شديدين. وقد شرح هؤلاء له الأسباب التي دفعتهم للمضي في طريقهم. وكانت اللجنة العليا للجمعية العربية الفتاة، التي عقدت قبل مجيء فيصل ببضعة شهور، على القرار التالي "نتيجة لإشراك تركيا في الحرب، أصبح مصير الولايات العربية في الدولة العثمانية معرضاً لمخاطر شديدة، ويجب بذل جميع الجهود لضمان حريتها، واستقلالها، كما تقرر أنه إذا تحقق أن للدول الأوروبية مطامع في هذه البلاد، فإن الجمعية ملزمة بأن تعمل إلى جانب تركيا لكي تقاوم التدخل الأجنبي، مهما تكن صورتها"^(١٦).

وأخيراً تمت الموافقة أن يتولى الشريف حسين زعامتهم، وقيادة الثورة، رغم أن مجتمع الجزيرة كان أقل المجتمعات العربية ثقافة ووعياً "قومياً"^(١٧)، ويرى سليمان موسى أن اتجاه القوميين العرب إلى الشريف كان الأمر الطبيعي في تلك الظروف. لقد كان الشريف أقوى الزعماء العرب، وكان أكثرهم صلة بالحركة العربية خاصة، لوجود ابنه عبد الله وفيصل عضوان في مجلس المبعوثان. وكانت المواصلات بين دمشق والحجاز أسهل منها بين دمشق وأية عاصمة عربية أخرى. وكانت أنباء الخلاف الذي نشب بين الشريف والاتحاديين تجعل مسألة تعاونه مع القوميين أمراً متوقفاً. أضف إلى كل هذا طموح الشريف، الذي لم يكن خافياً على الأتراك والعرب، ومكانته الدينية العظيمة، التي تجعل لقيادته وزناً مهماً على نطاق دولي^(١٨).

ولكنهم وضعوا مخططاً، يتضمن المطالب التي أرادوا أن تكون أساساً لمفاوضات الشريف حسين مع بريطانيا. وقد عرف هذا المخطط باسم (برتوكول دمشق)،

وأرقت به خريطة تبين حدود البلاد العربية في آسيا، والتي كانوا يرون ضرورة حصولها على الاستقلال^(٦٩)، ويتلخص بروتوكول دمشق بما يلي:

١- اعتراف بريطانية العظمى باستقلال البلاد العربية، ضمن الحدود التالية:

شمالاً: بخط مرسين أضنة إلى ما يوازي خط العرض ٣٧ شمالاً، ثم على امتداد خط بيرجك، أورفة، ماردين، مديات، جزيرة ابن عمر، العمادية إلى حدود إيران شرقاً.

وشرقاً: على امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوباً.

وجنوباً: المحيط الهندي (ما عدا عدن، التي تحافظ على وضعها الحالي كما هو).

وغرباً: على امتداد البحر الأحمر، ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مرسين.

٢- إلغاء جميع الامتيازات الأجنبية التي عقدتها الدول الأوروبية مع السلطات العثمانية طوال عهد الاحتلال.

٣- عقد معاهدة دفاعية بين بريطانية العظمى وهذه الدول العربية المستقلة.

٤- منح بريطانية الأفضلية في الشؤون الاقتصادية^(٧٠).

ولهذا الميثاق أهمية كبيرة، لأنه أول قرار تتخذه جماعة مسؤولة من العرب بإنشاء دولة عربية، مستقلة، متحدة، تستعين على توطيد كيائها لعقد معاهدة دفاعية مع بريطانية، ولقد منح هذا الميثاق بريطانية العظمى كل ما كانت تطمح إليه لضمان مصالحها، وتأمين طرق مواصلاتها مع الشرق^(٧١).

ويوم تنفيذ حكم الإعدام برجال القافلة الثانية، كان الأمير فيصل مقيماً مع آل البكري في مزرعتهم بالقابون، والتي تبعد عن دمشق حوالي خمسة كيلومترات، وبينما كان

يتناول الفطور مع ضيفه في الحديقة، جاءهم رسول وأبلغهم النبأ، وقدم إليهم العدد الخاص من جريدة "الشرق"، التي تتضمن القصة المقيمة. قرأ أحدهم الفاتحة على أرواح الشهداء، ثم قفز الأمير فيصل واقفاً، وانتزع الكوفية من على رأسه، وقذف بها على الأرض، وداسها بعنف وصاح: (طاب الموت يا عرب)^(٧٢).

وعاد الأمير فيصل إلى الحجاز، بعد أيام قليلة من حوادث الشنق،^(٧٣) وزادت نفمة العرب لهذه المجازر. وهاهي الفرصة المناسبة قربت الحوادث، وشقت الظلمة عن الأمل اللامع، إن الحرب العامة، وشداؤها، مع مظالم الاتحاديين الأتراك، كانت كالزوبعة، كشفت عن دفين الذهب، وكانت من حيث جرحت العرب في الصميم، كمبضع الجراح يفتحاً الدمل لشفاء العاني^(٧٤).

أمام هذه الظواهر الخطيرة، أخذ مفكرو العرب يشعرون أنه لا يسوغ لهم أن يتكلموا عن الحكومة العثمانية في أمر الدفاع عن بلادهم، لا يجوز لهم أن يتركوها تتفرد في تقرير مصيرهم، لكي لا يحدث لسورية ولبنان ما كان قد حدث لطرابلس الغرب قبل مدة قصيرة من الزمن.

وقد رأوا لذلك أنه لا بد من إيجاد تشكيلات إدارية، وعسكرية، تكسب البلاد مناعة ذاتية، وقابلية دفاعية، تحد من أطماع الدول الغربية، والتخلص من حكم الدولة العثمانية.

والقضية التي كانت قائمة حينذاك، هي القضية العربية بوجه عام، لا القضية السورية، أو العراقية، أو الأردنية، أو الحجازية، بوجه خاص. فلو قلبنا صفحات تاريخ القضية، آنذاك لوجدناها قضية عامة، ولوجدنا أن النادي الذي تأسس في الاستانة بعد إعلان الدستور - لجمع شمل العرب، كان يحمل اسم "النادي العربي". ورئيس النادي المذكور الشهيد عبد الكريم قاسم الخليل - عندما فاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة، بعد حرب البلقان، وبعد مؤتمر باريس، فاوضهم بوصفه ممثلاً للشبيبة العربية، لا بوصفه ممثلاً للشعب العربي، أو اللبناني، أو العراقي.

ومن خلال قراءة الاتفاقية، التي انتهت إليها المفاوضات المذكورة، نجد في عنوانها إشارة صريحة، على أنها عقدت بين ممثل الشبيبة العربية، وبين ممثل الحزب الحاكم في الدولة العثمانية، حتى ولو استعرضنا موادها الاثنتي عشرة^(٧٥)، لا نجد فيها أي ذكر لسورية، أو العراق، أو لبنان، بل نجد فيها على الدوام أحكاماً تتعلق بالعرب، وبحقوق العرب وباللغة العربية بوجه عام.

وأخذ يوم إعلان الثورة العربية يقترب بسرعة^(٧٦). هذه الثورة التي قال عنها جمال باشا السفاح في مذكراته إن أحكام الإعدام التي نفذها في أيار ١٩١٦، هي التي حالت دون نشوب ثورة ما في سورية خلال العامين ونصف العام، الذين أعقبا إعلان الشريف حسين الثورة^(٧٧). وفي صباح يوم السبت التاسع من شعبان ١٣٤٤هـ/العاشر من حزيران ١٩١٦ الساعة الثالثة والنصف، أطلقت الرصاصة الأولى في مكة المكرمة، وبدأت الثورة على العثمانيين^(٧٨).

واستطاعت القوات العربية أن تستولي في أقل من ثلاثة أشهر على مدن الحجاز، باستثناء المدينة المنورة، التي بقيت محاصرة حتى آخر الحرب، وبويع الحسين بن علي ملكاً على العرب في كانون الأول ١٩١٦، وتقدم الجيش العربي، بقيادة فيصل بن الحسين من أرض الحجاز، فنسف سكة الحجاز بين معان العقبة، ثم تقدم شمالاً نحو شرق الأردن، ثم والت القوات العربية زحفها إلى دمشق واحتلتها، واندحر العثمانيون متراجعين إلى بلاد الأناضول، ولم يمض شهر حتى تحررت سورية كلها من النفوذ العثماني^(٧٩)، لتدخل في طور جديد، ونضال جديد ضد الاستعمار الأوروبي.

المصادر والمراجع والحواشي

- ١- أبو القاسم الزباني: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برأ بحراً، ص ٣٦١-٣٦٢.
- ٢- انفردت تونس بوضع أول وثيقة حقوق إنسان في العالم الثالث "عهد الأمان" ووضع أول دستور في العالم الثالث ١٨٦٠م.
- ٣- انظر، د. توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، ص ٣٣-٣٧.
- ٤- انظر، د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، ص ٥١٣-٥٢٢.
- ٥- المنتدى الأدبي والإخاء العربي العثماني وحزب اللامركزية والجمعية القحطانية وجمعية العهد وجمعية الفتاة.
- ٦- رغم أن العرب كانوا أكثر عدداً من الأتراك. إذا كان عددهم عشرة ملايين ونصف مقابل سبعة ملايين تركي. رغم هذا فإن عدد ممثليهم كان أقل من نصف عدد نواب الأتراك (٦٠ نائب عربي مقابل ١٥٠ نائب تركي. وفي مجلس الشيوخ ثلاثة عرب من أربعين مقعداً. انظر، د. عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص ٥٢٥.
- ٦- (مكرر) فكرة الجمعية القحطانية يمثل هذا. ذكر هذا كثيرون (أنطونيوس ود. حسن صعب ود. عبد الكريم رافق وغيرهم وشكك توفيق برو بهذا مستنداً إلى مقابلة مع عزيز علي المصري أحد أبرز الضباط العرب آنذاك الذي لعب دوراً متميزاً في تأسيس جمعيتي القحطانية والعهد)، انظر، د. توفيق برو، المصدر السابق، ص ٢٦٨-٢٧٠.

- ٧- خيرية قاسمية: **الحكومة العربية في دمشق**، دار المعارف بمصر ١٩٧١، ص ٢٢-٢٣.
- ٨- أحمد جمال باشا، قائد عسكري وسياسي (١٨٧٣-١٩٢٢) انتسب إلى جمعية الاتحاد والترقي مع أنور باشا وطلعت باشا وأصبح من زعمائها، عين وزيراً للأشغال العامة عام ١٩١٣، ثم قائداً للبحرية العثمانية عام ١٩١٤، ثم عين قائداً للجيش الرابع في سورية، من أواخر عام (١٩١٤-١٩١٧) وتزوج من إحدى البنات الأرمنيات المدعوة (روز). سمي بالسفاح لشدة سفكه الدماء العربية. أرسل بعد الحرب العالمية الأولى إلى أفغانستان على رأس بعثة عسكرية واغتيل في طريقه إلى تركيا في تغليس عام ١٩٢٢. مصطفى طلاس: **الثورة العربية الكبرى**، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ١٧٢.
- ٩- سليمان موسى: **المصدر السابق**، ص ١٠٠-١٠١.
- ١٠- لم يكن الفريق زكي باشا الفاروقي من الرجال الحزبيين، بل كان قائداً عسكرياً شريفاً حيادياً كثير التقرب من العرب، يرجع إليه معظم الفضل في إطلاق حرية العمل والنشاط الحزبي لرجال الجمعيات والأحزاب العرب خلال وجوده قائداً للجيش الرابع في سورية. انظر، أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، مطابع ابن زيدون بدمشق، ١٩٥٦، ص ٣٨، وعزيز بك: **سورية ولبنان في الحرب العالمية** تعريب فؤاد الميداني، ص ٣٨، وانظر، يوسف الحكيم: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت ١٩٨٠، ص ١٥٤-١٥٦.
- ١١- أحمد قدري، **المصدر السابق**، ص ٣٨، وسليمان موسى، **المصدر السابق**، ص ١٠١، ويوسف الحكيم، **المصدر السابق**، ص ١٥٨-١٥٩.
- ١٢- سليمان موسى، **المصدر السابق**، ص ١٠١.
- ١٣- عزيز بك، **سورية ولبنان في الحرب العالمية**، ص ٣٨.

- ١٤- جورج حداد وبسام كرد علي، تاريخ العصور الحديثة، مكتبة العلوم والأدب، دمشق ١٩٥٣، ص ٢٧٧.
- ١٥- محمد عزه دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، دمشق ١٩٧١، ص ٣٤٦، ومحمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، الموصل ١٩٢٤، الجزء الأول، ص ١٨٩.
- ١٦- أحمد قدرى، المصدر السابق، ص ٣٩.
- ١٧- مذكرات جمال باشا السفاح، تعريب علي أحمد شكري، بغداد ١٩٦٣، ص ٢٤٦، وسليمان، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- ١٨- رفعت العسلي، كفاح سورية والنضال السياسي في بلاد الشام، مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٩٣٧، الجزء الأول، ص ٣١، وسليمان موسى، نفس المصدر والصفحة ذاتها.
- ١٩- أحمد قدرى، المصدر السابق والصفحة ذاتها.
- ٢٠- كان أعضاء اللامركزية والفتاة يتبادلون الرسائل بين مصر وسورية بواسطة البريد الفرنسي. فقد كان من جملة امتيازات فرنسة أن تفتح مكاتب بريد مستقلة لها في موانئ الدولة العثمانية مثل بيروت وبافا والاسكندرية. وكان العرب يستغلون هذه المكاتب البريدية للإفلات من رقابة السلطات العثمانية، انظر، أحمد قدرى، المصدر السابق، ص ٣٠، سليمان موسى، المصدر السابق، ص ١٠٩.
- ٢١- خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص ٣٣، وسليمان موسى، المصدر السابق والصفحة ذاتها.
- ٢٢- جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت ١٩٦٦، ص ٢٣٥.

- ٢٣- مذكرات جمال باشا، تعريب علي أحمد شكري، ص ١٦٣.
- ٢٤- إن ما تتابع من حوادث سوف يبرهن على أن هذه الثقة لم تكن تكتيكية الإنتاج وكان الهدف منها استمالة العرب المسلمين لتجنيدهم في الحملة العسكرية على القنّاء وهناك فرضية أخرى قد تفسر مثل هذا السلوك إذ من الممكن أن يكون جمال باشا قد راوده سراً مشروع إقامة سلطنة مستقلة تحت حكمه على أن هذه الفرضية ليست أكيدة.
- وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، بيروت، ص ٢٦٤، وساطع الحصري، يوم ميسلون، دار النهار، بيروت (بدون تاريخ)، ص ٤٤١-٤٤٢.
- ٢٥- مذكرات جمال باشا، تعريب علي أحمد شكري، ص ٢١٧-٢١٨.
- ٢٦- سليمان موسى، المصدر السابق، ص ٢٣٦.
- ٢٧- جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ٢٣٦.
- ٢٨- عزيز بك، سورية ولبنان في الحرب العالمية، ص ١٢٨.
- ٢٩- أنشأ جمال باشا ديوان حرب عرفي في عالية على أثر وصوله إلى سورية سنة ١٩١٤ لمحاكمة المتهمين بالقضايا السياسية وغير ذلك. وقد كان الديوان العرفي يتألف من هيئتين: هيئة تحقيق يرأسها ضابط اسمه صلاح الدين وهيئة قضاة يرأسها قائمقام اسمه شكري بك. ولا توجد هناك جلسات علنية ولا مرافعات ولا دفاع وإنما كانت هيئة القضاة تسترشد في جميع أعمالها بأوامر جمال باشا، انظر، يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ١٦٥-١٦٧، سليمان موسى، المصدر السابق، ص ١٠٨.
- ٣٠- كان الديوان العرفي يتقنن في التعذيب والضرب. فكانوا يخزون الشبان بالإبر ولا يدعونهم ينامون ثلاث ليال متتابة ليضطروهم إلى الاعتراف والإفادة بما يوافق عليه رجال الديوان العرفي. كانوا يضعون آلة ضاغطة على صدغي

المعتقل يضغطون بها على رأسه فيشعر أن دماغه برز من عينيه.
"فائز غصين، مذكراتي عن الثورة العربية، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٦،
ص ٤٩".

٣١- بدأت المظالم تجري في سورية بأسماء مختلفة: منها ما جرى باسم إعانة الجيش، وقد فرضت الحكومة إعانات متنوعة أوجبتها بالقوة ومن رفع صوته كان جزاؤه السجن أو النفي. ومن هذه الإعانات إعانة النقود والحبوب من حنطة وشعير وذرة وعدس وكرسنة وجليبان وحمص وزبيب ودبس وزيت وسمن وغنم وجمال وخيل وبغال وبقر حتى أنهم أخذوا الدخان والتبن والخطب والبسط والسجاد والصوف والجلود باسم إعانة لجان تعيين من الأعوان كضريبة بالقوة والإهانة، وتؤخذ من الغني والوسط والفقير. وقد طرحت هذه الضريبة بعد الحرب ويختلف مقدارها باختلاف الأموال والأمالك المطروحة، فضمت ٥٠% على الأمالك و ٢٥% على ضرائب الأراضي وفرضت على كل شخص ربع ما عنده من غنم وحبوب وبقر وجمال وسمن وجبنة، وكانوا يستخدمون نساء القرى لتوصيل الحبوب وأشغال أخرى باسم تكاليف حربية، فائز غصين، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٥.

٣٢- شمل ظلم الأتراك وجمال باشا حتى العائلات بالنفي والأبعاد إلى الأناضول. وكانت الغاية من ذلك إضعاف الحركة الوطنية، وقد شمل النفي كثيراً من العائلات السورية المشهورة ممثل المؤيد والعظم والأمير عبد القادر الجزائري والكيلاني والشمعة وعبد الهادي والحسيني والمطران وحيدر والعايد وعائلات كثيرة أخرى شملت حوالي ٣٠٠ أسرة من أسر سورية الطبيعية، فائز الغصين، ص ٥٠، وأحمد قدري، المصدر السابق، ص ٥٤، ومصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، ص ٥١-٥٢، وسليمان موسى، المصدر السابق، ص ١١٨.

- ٣٣- خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ٢٤.
- ٣٤- جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٤٥.
- ٣٥- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥، ص ٢٤٩.
- ٣٦- لقد كان العميل فيليب زلزل الخازن ترجمان القنصل الفرنسي جورج بيكو في بيروت سبباً لكشف عدد من هذه الوثائق. وكان المذكور من بلدة بكفيا وقد نفي إلى دمشق بعد دخول الدولة العثمانية الحرب أسوة بقناصل الدول المعادية وتراجمهم. وخشي أن ينقل إلى الأناضول كما نقل غيره. وقد تقدم من جمال باشا وقدم خدماته له ومن ذلك أنه قدم له مضبطة موقعة من أربعين شخصاً من السوريين واللبنانيين أمثال: شفيق المؤيد العظم، وميشيل تويني، ويوسف الهاني، والأخوين فيليب وفريد الخازن، والشيخ أحمد طيارة، ونخلة مطران، يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.
- ٣٧- مذكرات جمال باشا، ص ٢٣٣، الإيضاحات السياسية لجمال باشا، الأستانة ١٣٣٤هـ، ص ٥ وما بعدها.
- ٣٨- سليمان موسى، الحركة العربية، ص ١١٠.
- ٣٩- راجع ما جاء عن الشيخ أسعد الشقيري بصدد اعتقال فارس الخوري في: حنا خباز وجورج حداد، فارس خوري، حياته وعصره، بيروت ١٩٥٢، ص ٢٩-٣٠، وعزيز بك، المصدر السابق، ص ١١١.
- ٤٠- سليمان موسى، الحركة العربية، ص ١١١.
- ٤١- محمد جابر صفا، تاريخ جبل عامل، بيروت، ١١١-٢١٢.
- ٤٢- سليمان موسى، الحركة العربية، ص ١٠٨، ومذكرات جمال باشا، ص ٢٣٣، والإيضاحات السياسية لجمال باشا، ص ٥٥.

- ٤٣- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، القاهرة (بدون تاريخ)، الجزء الأول، ص ٦٢-٨٣.
- ٤٤- روى أكرم زعيتر قصة حسن حماد في خمسة أعداد من جريدة (الحياة) البيروتية، حزيران ١٩٦٣، كما نقلها سليمان موسى في المصدر السابق، ص ١٠٨.
- ٤٥- أمين سعيد، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٦٢-٦٣.
- ٤٦- سليمان موسى في المصدر السابق، ص ١١٢.
- ٤٧- سليمان موسى في المصدر السابق، ص ١١٤.
- ٤٨- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، الجزء الأول، ص ٧٥-٧٧.
- ٤٩- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٣٦-٢٣٨.
- ٥٠- سليمان موسى في المصدر السابق، ص ١١٤.
- ٥١- سليمان موسى في المصدر السابق، ص ١١٥.
- ٥٢- ساطع الحصري، مجلة العربي، العدد/٣٠/ أيار ١٩٦١، (نقلًا عن مذكرات الجنرال علي فؤاد المطبوعة باللغة التركية ١٩٥٤) وسليمان موسى المصدر السابق، ص ١١٦.
- ٥٣- أصدر جمال باشا كتابًا بعد إعدام هؤلاء سماه (إيضاحات) ومن البديهي أن إيضاحات جمال هذه بما احتوته من صور فوتوغرافية عن الاعترافات والوثائق المنوه عنها لم تكن كافية لتبرير موقفه.
- انظر، سليمان موسى في المصدر السابق، ص ١١٩-١٢١، ويوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص ٢٤١-٢٤٢.
- ٥٤- مذكرات جمال باشا، ص ٢٦٧.

وانظر: **George Haddad Fifty years of Modern Syria and Lebanon** (Beirut 1950, P48-57).

٥٥- انظر نص البلاغ الذي أصدره جمال باشا في ختام قضية عالية في أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٧١-٧٣، وانظر محمد طاهر العمري، المصدر السابق، ص ١١٩.

٥٦- أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٧٢، ومحمد طاهر العمري، ص ١٩٢.

٥٧- سليمان موسى في المصدر السابق، ص ١٠٨-١١٩.

٥٨- ثورة العرب ضد الأتراك بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية، ص ٢٥٤-٢٥٥.

٥٩- أمين سعيد، نفس المصدر، ص ٧٣-٧٤، وسليمان موسى، المصدر السابق، ص ١١٨.

٦٠- ثورة العرب ضد الأتراك بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية، ص ٢٤٨.

٦١- ثورة العرب ضد الأتراك، ص ٢٨٥.

٦٢- خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص ٢٤، وانظر: Zeine N: Arab-Turkish Relations And THE Emergence of Arab Nationalism. Beirut 1958, P.129-130.

٦٣- أحمد قدرى، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١١٠-١١١.

٦٤- خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص ٢٤.

٦٥- تعود العلاقات بين الأشراف وآل البكري إلى سنة ١٩٠٩ عندما جاء عدد من الأشراف ومن جملتهم الشريف ناصر شقيق الحسين والأمير عبد الله، لتأمين سفر الحاج الشامي إلى دمشق وحلا في ضيافة عطا باشا البكري. وكان من

أثر هذه الصداقة أن الشريف حسين استصبر إرادة من السلطان تجيز لشباب آل البكري أن يؤدوا الخدمة العسكرية في مكة حينما يدعون إليها. وقوى من هذه الصداقة الانخراط في العمل الثوري ضد الأتراك وانضمام الأمير فيصل إلى جمعية الفتاة العربية، انظر، سليمان موسى، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٣٩.

٦٦- جورج انطونيوس، بقظة العرب، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٦٧- خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص ٢٤.

٦٨- سليمان موسى، المصدر السابق، ص ١٢٨.

٦٩- وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٢٧١-٢٨٥.

وجورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ٢٤٢-٢٤٣، وسليمان موسى، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٩، ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٦٢، ونجلا عز الدين، المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

٧٠- عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨، ص ٣٣٤، وجورج انطونيوس، بقظة العرب، ص ٢٤٣، وسليمان موسى، الحركة العربية، ص ١٣١، ومصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ص ١٨١.

٧١- الجنرال كلوب، بريطانية والعرب، لندن ١٩٥٩، ص ٦٠، وسليمان موسى، المصدر السابق، ص ٣١.

٧٢- مصطفى طلاس، المصدر السابق، ص ٢٨٩-٢٩٠، وفائز الفصين، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

٧٣- مذكرات جمال باشا، ص ٣٨٩، وسليمان موسى، المصدر السابق، ص ٢٦٦-٢٦٨.

- ٧٤- رفعت العسلي، كفاح سورية والنضال السياسي في بلاد الشام، ص ٣٣.
- ٧٥- انظر نص الاتفاقية كاملاً (التي عرفت باتفاقية باريس) في توفيق برو، العيوب والترك في العهد العثماني، ص ٥٢٠-٥٢١.
- ٧٦- أمين سعيد، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٢٦-٢٧.
- ٧٧- سليمان موسى، الحركة العربية، ص ١٢١ ومذكرات جمال باشا، ص ٣٨٢-٣٨٣.
- ٧٨- نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ٢١-٢٢، وحسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربيين، القاهرة، ص ٢٥.
- ٧٩- عبد الكريم غرابية، المصدر السابق، ص ٣٤٥، ونور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ٢٢.